دور و أهمية الإبتكار التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية : نحو تحقيق التنمية المستدامة

الدكتورة : قطاف ليلى
جـامعة سطيف – الجزائر
الأستاذة : بوشنقير ايمان
جـامعة عنابة – الجزائر

الملخص:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أي دولة،و قد تزايد الاهتمام بقطاع الصناعة و بالنشاط الصناعي بعد ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ،و ما نتج عنه من تطورات و تغيرات اقتصادية و اجتماعية في الدول الأوروبية و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ...الخ و غيرها من الدول التي تسمى بالدول الصناعية. ففي الوقت الحاضر،العلم و التكنولوجيا يمثلان محور عجلة التقدم في عالمنا اليوم، وبغض النظر عن التعريف الصحيح للتكنولوجيا و للابتكار التكنولوجي لا احد يختلف حول التغيرات الكبيرة التي خلقتها التطورات التكنولوجيا السريعة والمتواصلة خلال هذا القرن و خاصة في المجال الصناعي لأجل تحقيق النمو الاقتصادي و كذا لأجل تحقيق قدرة تنافسية في السوق العالمية .

كما تعد التطورات التكنولوجية في المجال الصناعي معيارا لمستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي في أي دولة من الدول.

إذن التطور التكنولوجي في الوضع الراهن و في ظل التحديات الكبيرة المستقبلية يعتبر من ابرز عوامل تحديث سياسات التصنيع نظرا لمساهمتها في رفع الكفاءة الإنتاجية و بأقل التكاليف،و خلق التنافسية بين المؤسسات و هي إحدى الحتميات التي فرضتها التطورات الاقتصادية العالمية في عالمنا المعاصر.

الكلمات المفتاحية:الابتكار،التكنولوجية،الصناعة،التنافسية.

.

Abstract:

The industry is considered as one of the most important area to trigger economic and social development in any country. Interest in the industrial sector has grown with the Industrial Revolution of the eighteenth century and which has resulted of, in terms of evolution and economic and social changes in European countries, Japan, the United States of America and other countries called industrialized countries. At present, science and technology are the basis for progress in our world. Regardless of the definition of technology and technological innovation, no one can deny the impact of changes due to technology in this century, particularly in the industrial sector and this, in order to achieve economic growth and sustained competitive advantage in the global market.

Furthermore, advances in technology can be used as criteria to measure social and economic progress of any country.

Thus, technological development in the current situation and in light of the great challenges of the future, is one of the most important factors in any policy of industrialization because of its contribution to improving productive efficiency and cost minimization, which can increase business competitiveness, imperative imposed by global economic developments.

Keywords: innovation, technology, industry, competitiveness.

المقدمة:

ظهر القرن الواحد و العشرين و ظهرت معه عدة تغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات،فظهرت العولمة المالية و التجارية و الصناعية و كذا عولمة الخدمات،كما تعاظمت أهمية المعرفة و التكنولوجية في الاقتصاد حتى غدت من سمة هذا القرن. و مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي والصناعي قد صار أمرا حيويا بالنسبة لقوة أي دولة، فقوة الأمم الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على تقدمها التكنولوجي و خاصة في المجال الصناعي،كما ظهر على الساحة الدولية فكر ينادي بضرورة الاهتمام بالبيئة ،و ذلك بإعطائها قيمة سعرية و إدماجها ضمن القرارات الإستراتيجية.

وقد كان أخطر آثار العصر الجديد بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات بدرجة غير مسبوقة, و من هنا أصبحت المؤسسة في موقف يحتم عليها العمل الجاد و المستمر لاكتساب الميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها في الأسواق أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين و المحتملين.

إذ إن التوسع في دراسة البيئة الخارجية والداخلية يتيح صياغة إستراتيجية قادرة على مواجهة التحديات التي تقف في طريقها بغية تحقيق أهدافها. وقد أصبح يطلق على الحقل المذكور (الإدارة الإستراتيجية) من خلال التركيز على مستوى المنظمة ككل، لذا جاء التركيز على مفهوم البيئة وتأثيراتها على المنظمات ما أدى إلى استبدال مصطلح سياسة الأعمال إلى مصطلح الإدارة الإستراتيجية لشموليته وقدرته على تمكين المنظمة من تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة.

و قصد تطوير الميزة التنافسية و المحافظة عليها أطول فترة ممكنة، تعمد المؤسسة إلى إحداث تجديدات و تحسينات مستمرة في منتجاتها و خدماتها،من خلال الاعتماد على الإبداع التكنولوجي كإستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية خاصة من جهة و خلق ميزة تنافسية من جهة أخرى، حيث أوضحت بعض الدراسات أن المؤسسات الأمريكية كانت تصنف ضمن الأوائل في ما يتعلق بمعدلات براءات الاختراع، و عليه تشجيع الإبداع بمفهومه الواسع و الابتكار التكنولوجي لخلق ميزة تنافسية داخل المؤسسة الصناعية أصبح ضرورة حتمية يجب احتوائها لضمان الركب بالتطورات العالمية .

إذن الإشكالية تدور **في ظل استراتيجية بيئية هل يمكن القول ان للابتكار التكنولوجي اثر كبير على خلق ميزة تنافسية و هذا في القطاع الصناعي؟**

و كمساهمة في هذا المجال جاء هذا المقال الذي يهدف إلى الاهتمام بضرورة تطوير استخدام التكنولوجية في الصناعة لتحقيق استدامة البيئة و المحيط من جهة و تحقيق التنافسية من جهة أخرى.

و هذا لتحقيق الأهداف التالية:

** اهمية استخدام التكنولوجية في النشاط الصناعي

** توضيح أهمية الابتكار التكنولوجي في خلق تنافسية

** إعطاء صورة واضحة حول دور الإدارة البيئية داخل المنشات الصناعية .

** كيف يمكن ضمان استدامة البيئة و المحيط من نتائج التطور التكنولوجي من جهة و ضمان تحقيق التنافسية من جهة أخرى.

I- الابتكار التكنولوجي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

✓ -الابتكار التكنولوجي:

تداخلت التعارف و اختلطت ما بين ماهو إبداع ،خلق،اختراع،و ابتكار ،فأصبح استخدام هذه العبارات بصورة ارتجالية ،من دون الفصل في معانيها،و التركيز على اختلاف توظيفها ،و لكن مع التطورات الحاصلة ،أصبح الاقتصاديون يحاولون في كل مرة التمييز بين هذه المفاهيم و إعطائها المجال الذي تستخدم فيه لذلك كان من المستحسن أن نتطرق إلى تعريف الابتكار و تمييزه عن غيره من المعاني حتى تكون الدراسة واضحة

ا-تعريف الإبداع،الاختراع،التحسين

****الاختراع:**"هو فكرة أو رسم أو نموذج لآلة أو عملية أو نظام جديد أو محسن"فالاختراع هو أول عملية يقوم بها المفكر و تكون موضحة بفكرة لازالت لم تطبق على ارض الواقع لذلك عند تطبيقها تصبح ابتكار،أو تبقى دفينة لا تحضي بفرصة للتعرف عليها،و يمكن للاختراع أن يحصل على براءات الاختراع و لكن ليس إلزاميا.

****الإبداع:**هي المرحلة الموالية لرسم الفكرة،فهو يعتبر الجانب الملموس لها من خلال تعديلها و إضافة تحسينات عليها قبل تطبيقها على ارض الواقع،وهذا ما يجعل الاختلاط بين الإبداع و الابتكار شائعا لأنه لا يفصل بينهما إلا فترة التعديل.

****التحسين:**هي أخر عملية تتم في الابتكار أين يتم في هذه المرحلة إدخال تحسينات و تعديلات صغيرة أو كبيرة على العمليات المبتكرة أو المنتجات الجديدة ،بما يجعلها أكثر كفاءة و ملائمة في الاستخدام بما يتماشى و الوضع الحالي.

ب- تعريف الابتكار:

بصفة عامة الابتكار هو التوصل إلى ماهو جديد بصيغة التطور المنظم و التطبيق العملي لفكرة جديدة،وهو لا يتوقف عند الفكرة لان ذلك اختراعا و لا عند تعديلها و تحسينها لان ذلك إبداعا ،و إنما

يتعدى إلى التطبيق العملي في تحقيق هدف في طرحه إلى السوق ،وذلك طبعا بعد تحسينه و إضافة كل ماهو جديد ليصبح بذلك تحسينا.(عنان فاطمة الزهراء،2007،ص 63.64.65.)

و من خلال ذلك نجد أن الابتكار مر بعدة مراحل:اختراع فكرة و الإبداع فيها و ابتكارها أخيرا تحسينها .

ج-ماهية التكنولوجية:

1-التطور التاريخي لمصطلح التكنولوجية:

مرت التكنولوجية بخمس مراحل رئيسية من خلال التطور التاريخي لها:

-ففي العهد الأول، لم تكن للإنسانية من طاقات سوى تلك المتمثلة في العضلات الإنسانية التي استخدمت في استئناس الحيوانات.

-و في العصر الثاني، كان ظهور الحصان و الجمل في خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

-و يبدأ العهد الثالث،بإدخال طاحونة ألما ،خلال الإمبراطورية الرومانية السفلى.

و قد سيطرت طاحونة ألما، و طاحونة الهواء على التكنولوجية حتى نهاية القرن الثامن عشر.

-أما الفترة الرابعة،فقد بدأت مع مجيء الآلة البخارية سنة 1850 ،و قد أصبحت هذه الأخيرة قادرة على إنتاج الطاقة أكثر من طواحين الهواء و الماء.

-و تعد الفترة التي نحياها من بوادر الفترة الخامسة، حيث أصبح استخدام الطاقة النووية أمرا ميسورا على مستوى استخدامها التجاري كمصدر للطاقة.

هذه الفكرة المختصرة للجانب التاريخي ،توضح النطاق الذي يبرز فيه النشاط التكنولوجي ،و لم يتوقف عن النمو خلال جميع الأزمنة،وانه امتدادا من القرن الثامن عشر ،و أخذت التغييرات التكنولوجية في التقدم السريع و لذا كان القرن التاسع عشر يتميز بالتقدم المطرد للعمليات الآلية فانه يجب أن نذكر أن التقدم العلمي في القرن العشرين ،قد ألقى الضوء على التكنولوجية الكيمائية و الكهربائية و الالكترونية ،و التي أدت إلى التحولات الأساسية للمجتمع الإنساني.

فكلمة التكنولوجية نجد مصدرها في اللغة اليونانية أي علم و دراسة للفنون، و على هذا تشير التكنولوجية إلى الدراسة الرشيدة للفنون و على وجه الخصوص الفنون الصناعية."(نصيرة بوجمعة سعدي،1999،ص 14،15،16،19)

2-تعريف التكنولوجية

للتكنولوجية عدة تعريفات فنجد

من يعرفها على أنها" العلم الذي يعنى بعملية التطبيق المنهجي للبحوث و النظريات و توظيف عناصر بشرية و غير بشرية في مجال معين ، لمعالجة مشكلاته ،و تصميم الحلول العلمية المناسبة لها،و تطويرها ،و استخدامها و إدارتها لتحقيق أهداف محددة."

ويرى آخرون أنها العلاقة بين الإنسان والمواد والأدوات كعناصر للتكنولوجيا وأن التطبيق التكنولوجي يبدأ لحظة تفاعل هذه العناصر معا

من خلال هذا العرض يمكننا تعريف التكنولوجية على أنها:"جهد إنساني و طريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية و غير البشرية المتاحة في مجال معين و تطبيقها في اكتشاف وسائل تكنولوجية لحل مشكلات الإنسان وإشباع حاجاته وزيادة قدراته."

3-التعريفات الاقتصادية لفكرة التكنولوجية:

في معرض الدراسة للبحث الصناعي و التجديد التكنولوجي أقام احد المؤلفين تفرقة بين فكرتي "الفن" و "التكنولوجية"، أما بالنسبة للأولى فإنها تشكل المنهج المستخدم في الإنتاج، و بالنسبة للثانية أي التكنولوجية، فإنها تشكل مجموع الخصائص المتعلقة بالمعدات و المنتجات و تنظيم الإنتاج.

و ينكر بعض الكتاب الآخرين،بشدة هذا التقسيم للتكنولوجية و الفن و يقتحمون إلقاء الضوء على فكرة التكنولوجية من خلال اقتراح نماذج للمعارف الفنية .

اذن يمكن تعريفها أنها "تطبيقا للمعارف في إطار مراحل الإنتاج منذ مرحلة البحث حتى تلك المتعلقة ببيع المنتج، و العناصر الأساسية يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة.و ذلك بدءا من النظرية العلمية حتى فن البيع على مستوى إدارة المشروع."

أما "**اكتساب التكنولوجية** "فنعني بها نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محلياً

أما "**توليد التكنولوجيا**" فيكون بإيجاد تكنولوجيات جديدة مبتكرة أو مطورة محلياً يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالمياً. (محمد مرياتي،2008،ص10)

د-الابتكار التكنولوجي:

أما الابتكار التكنولوجي :فقد عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على انه"يغطي المنتجات الجديدة،و الأساليب الفنية الجديدة،و أيضا التغيرات التكنولوجية المهمة للمنتجات و للأساليب الفنية ،و يكتمل الابتكار التكنولوجي عندما يتم إدخاله إلى السوق ،أو استعماله في أساليب الإنتاج ،و من هنا فالابتكارات التكنولوجية تدخل كل أشكال النشاطات العلمية ،التكنولوجية،التنظيمية،المالية و التجارية

كما يمكن تعريف الابتكار التكنولوجي كما عرفه جوزي شومبير على انه التغيير المنشأ أو الضروري و الذي مثله في خمس صور كمايلي:

***إدخال فنون و أساليب جديدة.

***استخدام مدخلات و مواد أولية جديدة.

***إنتاج و استحداث سلع جديدة.

***فتح أسواق جديدة

***إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة تنظيم بعض الصناعات.(عنان فاطمة الزهراء،2007،ص91،67،66)

الصناعة و التكنولوجية:

بدأ دور التكنولوجيا في الحياة يتسع شيئا فشيئا ، و لم تعد كلمة تكنولوجية غريبة على العامة من الناس ، لقد دخلت التكنولوجية في التعليم ، و الاقتصاد ، و الصناعة ، و اخترقت مجالات متعددة مثل الطب و الهندسة و علوم الأرض و الفضاء ، بل حتى أنها أصبحت جزأً أساسيا في التسليح و الحرب ، فالدولة التي تخوض حربا ما بأسلحة تقليدية أو غير متطورة تكنولوجيا سيكون مصيرها الخسارة.

أيضا أصبحت التكنولوجية مصدرا لتلقي الخبر و المعرفة و نشرهما، خصوصا بوجود شبكة الإنترنت كأحد مظاهر التطور التكنولوجي و سهولة استخدام الناس لها.

في العام 1995 م تحدث " جاك ديكور " في تقريره لمنظمة اليونسكو عن مدى تأثير التكنولوجية على الحياة الاقتصادية واصفا الحياة الاقتصادية العالمية ستتحول من المثال الصناعي الذي عم في القرنين التاسع عشر و العشرين إلى اقتصاد المعرفة و التكنولوجيا و الحياة العلمية.

و ها نحن نلمس تأثير التكنولوجية على الاقتصاد العالمي ، فقد أصبح اقتصادا معرفيا يقوم على نقل المعلومة و الاستفادة من المعلومات في تطوير الاقتصاد و الصناعة.

و إن للتكنولوجية الحديثة في النشاط الصناعي دور هام في دول العالم الحالية و المستقبل القريب

و قد شهدت الصناعة الحديثة مرحلة أكثر تقدماً في القرن العشرين لاستفادتها من الثورة التكنولوجية بالياتها فقد أصبحت الآلات الالكترونية هي المتحكمة في إدارة الماكينات و تنظيم سرعتها مما قلل من الاعتماد علي العمالة البشرية الصناعية في إدارة الآلات التي أصبحت تدار أليا و من الصناعات الحديثة

نذكر الصناعات الالكترونية : مثل صناعة الأجهزة الالكترونية كالحاسوب و الهاتف المحمول (الجوال) و التلفاز و الشرائح الالكترونية و من أكثر الدول تميزاً و تفوقاً في هذا المجال هي اليابان و تحاول الكثير من دول العالم أن تساير التطور و الركب في الصناعات الحديثة.

الصناعة و التكنولوجيا أصبحوا سمات التفوق و النهضة في العالم

لقد أدركت الكثير من دول العالم الان أن وسيلتها للحاق بركب التقدم و النهضة الاقتصادية هو الاتجاه إلي الصناعة و التكنولوجيا الحديثة من أجل

1-تحقيق الكفاية الذاتية بالاعتماد علي ما تصنعه و ليس ما تستورده و حتي تتحرر من تبعيتها للدول و سيطرتها الاقتصادية و السياسية.

2- تنويع مصدار الدخل القومي بدلاً من الاعتماد علي مصدر واحد أو مصدرين .

3-تشغيل الأيدي العاملة و القضاء علي البطالة إن ظهرت.

4-رفع مستوي معيشة الأفراد و تحقيق مستوي أعلي لدخل الفرد يضمن له حياه كريمة و هادئة و مستقلة.

5-تضييق الفجوة الكبيرة بين دول العالم المتقدم و النامي في المجالين الأقتصادي و العالمي.

الوصول إلي النهضة الملموسة للدولة و رفع مقومتها الداخلية و الأنتاجية. 6-

إن الصناعة و التكنولوجيا الحديثة لها دور هام في دول العالم الحالية و المستقبل القريب حيث أن الصناعات الحديثة ظهرت عقب الثورة الصناعية و التوسع في استغلال قوة البخار و استخدامه في إدارة الآلات و قد بدأت خلال القرنين 17 و 18 إلا أنها أخذت تنطلق في نهاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر

و قد شهدت الصناعة الحديثة مرحلة أكثر تقدماً في القرن العشرين لاستفادتها من الثورة التكنولوجية بآليتها فقد أصبحت الآلات الالكترونية هي المتحكمة في إدارة الماكينات و تنظيم سرعتها مما قلل من الاعتماد علي العمالة البشرية الصناعية في إدارة الآلات التي أصبحت تدار أليا و من الصناعات الحديثة ما يلي:

1-**الصناعات الاستخراجية:** و هي التي تستخرج من المواد الخام مثل التعدين و قطع الأحجار و استخراج الأملاح من مياه البحار و المحيطات و المملكة العربية السعودية من أكثر الدول تقدماً و نشاطاً في ذلك المجال خصوصاً استخراج المعادن مثل الذهب و الفضة و استخراج الذهب الأسود البترول أو النفط-.

2- الصناعات التحويلية : هي التي تتحول من الخامات و تغيرها عن شكلها و عن طبيعتها الأولي و الحصول علي مادة أخري تلائم احتياجات الإنسان و رغباته مثل المواد الغذائية و المنسوجات و الالات و الأدوات المعدنية و الأجهزة .

3- الصناعات الالكترونية :مثل صناعة الاجهزة الالكترونية كالحاسوب و الهاتف المحمول (الجوال) و التلفاز و الشرائح الالكترونية و من أكثر الدول تميزاً و تفوقاً في هذا المجال هي اليابان و تحاول الكثير من دول العالم أن تساير التطور و الركب في الصناعات الحديثة

و لكن في الاوان الخيرة شهدت الصناعة طفرة كبيرة في كثير من دول العالم التي قررت أن تصنع اسمها بين دول الصناعات الحديثة و المتقدمة و من تلك الدول ماليزيا و الهند و الصين التي استطاعت أن تستحوز علي أسواق العالم بمنتجاتها التي تتميز برخص ثمنها و الجودة في ان واحد لذلك ندعو الدول الأخري إلي استثمار عقولها الشابة و توجيههم إلي الأنتاج و الإبداع في المجالات المختلفة للحاق بالركب و المسايرة .(http://knol.google.com/k/%D8)

الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

1-تأثير الابتكار التكنولوجي على مستوى الاقتصاد الجزئي:

تعتبر المنشاة المنظور المصغر للاقتصاد الكلي ،فبفضل تطورها و كبر حجمها ،يتقدم الاقتصاد و يحدث الرخاء،ومن خلال التغير الحاصل في العالم تهدف كل منشاة سواء كانت صغيرة أو كبيرة إلى تحسين أدائها للوصول بمنتجاتها إلى السوق المحلية،و من تم إلى العالمية،لذلك تسعى هذه الأخيرة إلى توظيف البحث و

التطوير ضمن إدارتها بغرض تحويل الأفكار الجديدة و ترجمتها إلى ابتكارات تكنولوجية و إلى أساليب ووسائل تمكنها من خوض حرب المنافسة الشديدة و احتلال موقع متميز في السوق

و يؤثر الابتكار على مستوى الاقتصاد الجزئي في الإنتاج من خلال مايلي:

-إدخال أساليب و طرق جديدة في العملية الإنتاجية تمكن من زيادة كمية الإنتاج من جهة و تحسين جودته من جهة أخرى،و يهدف هذا إلى زيادة العرض الذي يؤدي إلى تغطية السوق بأرقى السلع و الخدمات خاصة في حالة حدوث زيادة في كمية الطلب على منتجات المؤسسة مما يتطلب ابتكار آلة جديدة.

-تستوفي هذه الشروط سواء في الكم أو النوع ،من دون الزيادة في التكاليف.

-تخفيض التكاليف بصفة عامة و التكلفة الوحداوية بصفة خاصة و ذلك لإقرار المؤسسة بميزة المنتجات الجديدة ،و نظرا للحقوق التي توفرها لها براءات الاختراع من احتكار الابتكار الذي بحوزتها لفترة من الزمن ،فذلك يمنحها سلطة احتكارية تمكنها من تقديم أسعار تتحكم فيها ،و نظرا لتمتعها بمزايا التكلفة المنخفضة،و من تم تحقيق أرباح أعلى من منافسيها.

2-تأثير الابتكار التكنولوجي على مستوى الاقتصاد الكلي:

إن الابتكارات التي تؤدي إلى إدخال تكنولوجية جديدة كانت منذ أن عرفت محركا ديناميكيا لعجلة التنمية الاقتصادية،و زادت أهميتها مع عصر المعرفة الذي نعيشه،وذلك من خلال زيادة في الإنتاجية كما و نوعا نتيجة لإدخال أساليب تقنية متطورة و جديدة تهدف إلى خلق منتجات أكثر كفاءة تؤدي إلى الرفع من مستوى المنافسة، ومن ثم احتلال موقعا متميزا في السوق الدولية بعد إشباع السوق المحلية و هذا يعود بالإيجاب على الدخل القومي،و من تم تحقيق مستويات عالية من التطور و الرقي.و تعتبر المنافسة مسعى تحاول كل الدول و الاقتصاديات التميز بها،و لذلك تعمل على توظيف الابتكارات التكنولوجية.

و المنافسة بالنسبة للدول تعني قدرتها على إنتاج سلع و خدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية مع الحفاظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ،و يتضح ذلك من خلال توجه المستثمرين إلى المشاريع المخصصة،أين يكون معدل العائد تنافسيا بمعنى أن يتوفر لديهم الحافز و الاقتناع بان المنشات ذات الكفاءة الإنتاجية من خلال إمكانية تقليل التكاليف الحدية،أو تعظيم الربح ،و هذا مع تضافر إنتاجية معظم شركات الدولة المعنية سيؤدي إلى زيادة صادراتها و تحقيق عائدات أكثر بالعملة الصعبة و الاستحواذ على حصة اكبر من السوق الدولية ،و زيادة رقم أعمال منظماتها.

إذن من ايجابيات الابتكار التكنولوجي :

***له القدرة على جعل الجهاز الإنتاجي مرنا لمواجهة الطلب المتغير، واستيعاب التحولات الجديدة في ظروف السوق.

***يضمن خلق قدرة صناعية جديدة أو إدخال نظام إنتاجي جديد معين،مع الحفاظ على استمرارية ديناميكية البعد الفكري(المعرفة)و البعد المالي(الرأسمال)لتوليد عملية الابتكار

***يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بفعل زيادة الإنتاجية و تحريك التطور الاقتصادي.

***خلق أسواق جديدة،إذ التنمية لم تعد محصورة بعمليات توسع أو استبدال مواقع السوق في الاقتصاديات المتقدمة،و يعود الفضل إلى إدخال تكنولوجية حديثة تعمل على خلق النشاطات التي تتسم بكفاءات أعلى للمنتجات الخاضعة للتسويق.

***له القدرة على تنمية الإنتاج القومي و جعل معدل نمو الإنتاج يتجاوز معدل استخدام الموارد.

***الشركات أو الدول الأكثر ابتكار قادرة على خلق منافذ لأسواق جديدة و فرص عمل إضافية و تحقيق ربح و مبيعات أعلى.(عنان فاطمة الزهراء،2007،ص99)

3-تأثير الابتكار على التنمية المستدامة:

احتلت مشكلة البيئة و المحافظة عليها مكانا بارزا بعد ازدياد مصادر التلوث و تنوعها و تكشف الآثار الخطيرة التي تنجم عن هذا التلوث على صحة الإنسان و سلامته و على الثروات الحيوانية و الطبيعية .

و لقد نظمت العديد من المؤتمرات للبحث في شؤون البيئة، ساهم فيها الكثير من المنظمات والهيئات و المؤسسات الدولية و الحكومية و غير الحكومية.

وحتى مطلع الستينات لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرارات وراسمي الاستراتيجيات والسياسات في المجتمع والمنظمات. إلا أن مطلع السبعينات من القرن الماضي شهد زيادة في انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي.(عبد العزيز قاسم محارب،2006،ص43)

يطلق على التنمية المستدامة التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية البيئية، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة ،بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات، التي تحول دون استدامتها أو قدرتها على الاستمرار في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد(عبد المقصود زين الدين،2000). وهي تعتمد في ذلك على إستراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها، حيث أن الموارد البيئية هي أيضا ملك للأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف(يسري دعبس،2006،ص 521)

فالتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية و المالية و التجارية و سياسات الطاقة و الزراعة و الصناعة جميعا بحيث تؤدي إلى تنمية المستدامة اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا.

مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

تكمن مساهمة الابتكار التكنولوجي في التنمية المستدامة من خلال مايلي:

-يسمح الابتكار التكنولوجي من جهة بإبدال رأس المال الطبيعي برأس مال منجز و متراكم و تقليص الحماية على رأس المال الطبيعي من خلال رفع الفعالية الاقتصادية للأساليب الفنية و المنتجات.

-تحويل أنماط الاستهلاك و أنماط الحياة بطريقة تسمح بزيادة نوعية المعيشة في إطار تعاون مع حماية لرأس المال الطبيعي.

التأثير الايجابي للابتكار التكنولوجي :

-تنويع مصادر الطاقة أنيا و بنفس الأجهزة مما ساهم في تقليل نسبة التلوث،و تدنية التكاليف.

-إنتاج بدائل متشابهة و من مواد أكثر فاعلية،و بأرخص تكلفة و اقل تلوثا الشيء الذي يساهم في ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي .

-تؤدي التكنولوجية الحديثة إلى زيادة الدقة في الإنتاج من خلال الالتزام بالمقاييس و المواصفات المحددتين وفق أصول علمية.

-الحفاظ على الاحتياجات الكامنة من الموارد القابلة للتجديد ،و ذلك يساهم في الحفاظ على التكامل البيئي.

-ابتكار تكنولوجية ذات مواصفات علمية للمحافظة على البيئة و ذلك لتجنب تلوث البيئة لمحيطها.(عنان فاطمة الزهراء،2007،90،91)

الانتاج النظيف:

في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي بزغت فكرة التكنولوجيات المنخفضة أو عديمة النفايات

و التي كانت تدور حول إيجاد و استخدام تكنولوجيات للإنتاج لا تتولد عنها مخلفات ،أو تتولد عنها مخلفات اقل من تلك الناتجة من التكنولوجيات السارية في عمليات التصنيع في ذلك الوقت.ولكن لم تجد الاهتمام الواسع،اذ ان معظم الصناعات سارع إلى الإنفاق على معالجة النفايات المختلفة المتولدة لتوفيق أوضاعه و الالتزام بالتشريعات و الإجراءات البيئية المختلفة خوفا من الملاحقة القضائية .

و مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت فكرة الإنتاج الأنظف لتحل فكرة التكنولوجيات المنخفضة أو عديمة النفايات ،و تعتبر فكرة الإنتاج الأنظف بأنه التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة للعمليات الإنتاجية و المنتجات ،لخفض الأخطار على الإنسان و البيئة.

ولكن فكرة الإنتاج الأنظف لم تتحول بعد إلى التطبيق الكامل،لان تحتاج أولا إلى ترسيخ أساليب الإدارة البيئية في الصناعة،و ثانيا إلى استثمارات كبيرة لإحداث تغييرات في العمليات الصناعية ،أو لإدارة المخلفات سواء داخل المصنع أو خارجه و بعد إنهاء دورة حياة المنتج .(د عصام الحناوي،2008،ص504)

II-الإدارة البيئية كإستراتيجية لتحقيق التنافسية:

1-الإدارة البيئية:

تطور مفهوم الإدارة البيئية منذ الستينات من القرن العشرين ،و منذ صدور كتاب راشيل كارسون بعنوان "الربيع الصامت"1962 إشارة إلى غياب تغريد الطيور في فصل الربيع نتيجة للاستخدام المتزايد للمبيدات الحشرية في الزراعة

و قد تجاهلت هذه الفترة مخاطر التلوث البيئي نتيجة لغياب الوعي و نقص المعلومات ،ثم تلت مرحلة أخرى خلال السبيعانات كان التركيز فيها على معالجة المخلفات قبل صرفها في المحيط الحيوي،أما بداية الثمانيات فقد بدا مفهوم التلوث أو منعه عند منبع ينمو و يتطور،إعمالا لمبدأ الوقاية خير من العلاج،ثم شهد عقد التسعينات مرحلة جديدة من مراحل تطور الإدارة البيئية من خلال البحث في الأنشطة الاقتصادية و العمليات الإنتاجية بهدف تحديد فرص الحد من التلوث ، وكيفية استرجاع و إعادة تدوير المخلفات و الاستفادة منها،و العمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة و المياه و التحول نحو استخدامات الموارد المتجددة قدر الإمكان،و غير ذلك الكثير من الإجراءات و الأساليب التي عرفت في مجموعها بطرق "الإنتاج الأنظف".

إذن يمكن **تعريف الإدارة البيئية** على أنها مجموعة الأنشطة التي يتم تنفيذها في مجتمع ما بهدف حماية البيئة،أو أنها عملية تقوم من خلالها مجموعة من المؤسسات،سواء حكومية أو في القطاع الخاص ،بتطبيق عدد من الآليات لتنفيذ مجموعة من الإجراءات ذات الجدوى الاقتصادية،و ذلك في إطار أهداف مجتمعية محددة لتحسين نوعية البيئة و حماية الموارد الطبيعية و النظم و الايكولوجية..(د.ابراهيم عبد الجليل السيد،2008،ص421.422.423)

-مهام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية:

يمكن إجمالي مهام الإدارة البيئية فتمايلي

ا-مراجعة الأوضاع البيئية الحالية و الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة و الحد من التلوث في الوحدات الإنتاجية، وتحقيق الالتزام بالقوانين و اللوائح البيئية.
ب-تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف
ج-زيادة الوعي البيئي لدى العمال و تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
د-تعزيز المشاركة المحلية و الإعلامية.
هـ-تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع مصممة لتحسين جودة الحياة.
و-تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية و التكنولوجية لاستعمالها بشكل اقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

ز –تضع قواعد تنظيمية ،و فهم هذا المنظور جيدا يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافستيها.(فاتح مجاهدي و شراف براهيمي،2010،ص3)

2-التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات

- تعريف الإستراتيجية:

اشتقت الإستراتيجية كمفردة من الكلمة اليونانية strategos أي فن القيادة، لذا فهي ترتبط بالمهام العسكرية وقد عرفت بأنها " علم تخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها " ومن ثم تعددت استخداماتها في جميع العلوم الاجتماعية والإدارية والسياسية وغيرها .وفي حقل الإدارة لم يتفق على تعريف شامل محدد للإستراتيجية، فمنهم من قال بأنها الغايات ذات الطبيعة الأساسية. ومنهم من قال بأنها تحديد الأهداف والغايات البعيدة المدى مع تخصيص الموارد لتحقيق تلك الأهداف والغايات. وغير ذلك من تعاريف . أما **الإدارة الإستراتيجية** فيمكن تعريفها على "أنها تشكل الفعاليات والخطط التي تضعها المنظمة على المدى البعيد بما يكفل تحقيق التلاؤم بين المنظمة ورسالتها وبين البيئة بشكل فاعل وكفء.

الإدارة الإستراتيجية الناجحة

إن المنظمات والمؤسسات الساعية للبقاء والنجاح والتفوق والتميز التنافسي لابد لها من ممارسة التخطيط الإستراتيجي، لبلوغ أهدافها المرسومة بعناية ضمن مدة زمنية مناسبة.. ومواجهة التحديات وحالة عدم التأكد البيئي، وبخاصة من خلال امتلاك نظم معلومات إستراتيجية.. إذ أن ذلك يدعم المركز التنافسي ويساعد على الإفادة من الموارد، وتخصيصها بطريقة فعالة.وبذلك فان الإدارة الإستراتيجية هي الأداة الفاعلة للقيادة الإدارية في تنمية التفكير الإستراتيجي وتطوير الاستشراف المستقبلي، إضافة إلى توفير فرص المشاركة لجميع المستويات في عملية التخطيط والتنفيذ، مع الاهتمام بالمعرفة كميزة تنافسية، كما أنها تساهم كمنظومة متكاملة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية .

إن التنافس الشديد فرض إيجاد عناصر قيادية تتولى مسؤولية الإدارة الإستراتيجية تتجلى مسؤوليتهم في تحديد الأهداف والغايات البعيدة المدى– والتي تشكل مرحلة متكاملة، وتحليل البيئة ومتغيراتها والمشاركة في التنفيذ والمتابعة، وذلك يتطلب أدوارا ومهام أساسية تشمل جميع العمليات والأنشطة في المؤسسة، مع تحقيق الانسجام – الهرموني بين الأهداف الآنية والمستقبلية من خلال قرارات حاسمة. ولعل من أبرزها القيام بالأدوار الرئيسة، والقيادة الفعالة الديناميكية، وإدارة التخطيط الإستراتيجي،و تحقيق التنافسية.((http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1151.htm

3– المنافسة:

**** التنافسية:**

–مفهوم التنافسية:

يمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال, المنافسة المباشرة و المنافسة الغير مباشرة, و المنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد

المتاحة في هذا المجتمع, أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد.

و هناك تعريف آخر يرتكز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها, و ذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية.

أما المنافسة فتعرف على أنها تتم بين المؤسسات المتواجدة في السوق،و التي تلبي نفس حاجات و رغبات المستهلكين،و ذلك حسب الثنائية (منتوج–سوق) من اجل ضمان بقاء و استمرار المؤسسات في هذه السوق،كما انها تعتبر المكون الأساسي للنظام التسويقي ،و كذا اقتصاد السوق.

–أنواع التنافسية:

و تصنف التنافسية إلى صنفين:

التنافسية بحسب الموضوع: و تتضمن نوعين:

أ– تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة, لكنه ليس كاف و كثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين, و يعد ذلك أمراً غير صحيحاً, باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة و خدمات ما بعد البيع.

ب– تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج, حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج, في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير, أما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة, الأعباء الإجمالية.

التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية اللحظية و القدرة التنافسية:

أ– **التنافسية اللحظة:** تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية, غير أنه يجب ألا نتفاءل بأن هذه النتائج, لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق, أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية, فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب– **القدرة التنافسية:** يبين استطلاع الرأي أن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة معايير, حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها, فكل معيار يعتبر ضروري, لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية, و يبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة, و لكنه لا يكفي بمفرده.

و على خلاف التنافسية اللحظية, فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية, و بنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

-عوامل التنافسية:

هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة و هي:

1- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين, فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما و العكس بالعكس صحيح.
2- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق, فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين, كلما زادت شدة المنافسة, و العكس صحيح.
3- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق و تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها و عرضها من هذه المنتجات, فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة و العكس صحيح.

-قياس التنافسية:

يمكن معرفة موقع المؤسسة من التنافسية و ذلك بالاستناد إلى للثنائية فعالية – إنتاجية, و كذا من خلال مقارنة أداء المؤسسة في السوق بأداء منافسيها. و هكذا نجد أن الأداء هو المؤشر الأساسي الذي يتحكم في القدرة التنافسية للمؤسسة, و قد تطور مفهوم هذا الأخير وفقا لتطور أوضاع المحيط.

)www.clubnada.jeeran.com(

**** الميزة التنافسية:**

يقول بورتر أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين .حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا،بمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع اذن تعرف «أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حال إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس»

وتتمتع الميزة التنافسية بالخصائص الآتية:

-تبنى على اختلاف وليس على تشابه؛

-يتم تأسيسها على المدى الطويل، باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية؛

-عادة ما تكون مركزة جغرافيا

وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة ،يتم الاستناد إلى الشروط الآتية:

-حاسمة، أي تعطي الأسبقية والتفوق على المنافس

-الاستمرارية، بمعنى يمكن أن تدوم خلال الزمن

-إمكانية الدفاع عنها، أي يصعب على المنافس محاكاتها أو إلغاءها

تضمن هذه الشروط مجتمعة فعالية الميزة التنافسية، حيث شرط الحسم مقرون بشرط الاستمرارية وهذا الأخير مقرون بشرط إمكانية الدفاع.فكيف لها أن تستمر وهي هشة يمكن إلغاءها.
(http://to22to.com/vb/showthread.php?t=8139)

المصدر :http://samehar.wordpress.chttp://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625

العوامل الخارجية: تغير احتياجات العميل أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لسرعة رد فعلهم على التغيرات. التاجر الذي استورد التكنولوجيا الحديثة والمطلوبة في السوق أسرع من غيره استطاع خلق ميزة تنافسية عن طريق سرعة رد فعله على تغير التكنولوجيا و احتياجات السوق. من هنا تظهر أهمية قدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية وهذا يعتمد على مرونة المؤسسة و قدرتها على متابعة المتغيرات عن طريق تحليل المعلومات و توقع التغيرات.

العوامل الداخلية: هي قدرة المؤسسة على امتلاك موارد و بناء (أو شراء) قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الآخرين. فالمطعم الذي ينتج آيس كريم بطعم مميز و محبب لدى العميل تمكن من خلق ميزة تنافسية عن طريق بناء خبرات في إعداد الآيس كريم أو عن طريق استئجار من لديه طريقة مميزة لإعداد الآيس كريم. الابتكار والإبداع لهما دور كبير في خلق ميزة تنافسية. لا ينحصر الإبداع هنا في تطوير المنتج أو الخدمة و لكنه يشمل الإبداع في الإستراتيجية و الإبداع في أسلوب العمل أو التكنولوجيا المستخدمة و الإبداع في خلق فائدة جديدة للعميل .

-كيفية المحافظة على الميزة التنافسية

قد نتمكن من خلق ميزة تنافسية و لكن سرعان ما يقلدها المنافسون و بالتالي تزول الميزة التنافسية. الموارد والقدرات التي بنيت عليها الميزة التنافسية تؤثر في سهولة أو صعوبة تقليده فكلما كانت هذه الموارد يصعب نقلها و يصعب تقليدها كلما استمرت الميزة التنافسية لمدة أطول. كذلك فإن اعتماد الميزة التنافسية على العديد من الموارد و القدرات يجعل من الصعب معرفة أسباب هذه الميزة التنافسية و كيفية تقليدها. فمثلا قد يكون لدى مطعم ما موقع جيد و بالتالي تكون له ميزة تنافسية و لكن في الأغلب يكون من السهل على

المنافسين امتلاك مواقع في نفس الموقع أما أن يكون لدى المطعم قدرة على تقديم الطعام بسرعة تفوق المطاعم الأخرى فهذا أمر يصعب تقليده لأنه يعتمد على مهارات و أنظمة إدارية لا تكون واضحة للمنافسين.

-أنواع الميزة التنافسية:

نميز بين نوعين من الميزة التنافسية، وهما: ميزة التكلفة الأقل و ميزة التميز

- ميزة التكلفة الأقل:

نقول عن مؤسسة ما أنها تحوز على «ميزة التكلفة الأقل ،إدا كانت تكاليفها المتراكمة المتعلقة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيراتها لدى المنافس. و حتى يمكن الحيازة على ميزة التكلفة الأقل، يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف والمتمثلة في: «مراقبة الحجم، مراقبة التعلم ،مراقبة الروابط،مراقبة الإلحاق،مراقبة الرزنامة،مراقبة الإجراءات،مراقبة التموضع"

: -ميزة التميز

تتميز المؤسسة عن منافسيها،عندما يكون بمقدورها امتلاك خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها. وتتطلب ميزة التميز من المؤسسة تجنيد مواردها ؛حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها المربحة بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين،فمثلا يستوجب تقديم مساعدة تقنية للزبون توظيف مستخدمين متخصصين،ولإنتاج منتجات أكثر صلابة وقوة يتطلب دلك مواد أولية ذات جودة عالية وسعر مرتفع وتختلف تكلفة التميز من مؤسسة لأخرى؛ويعزى ذلك إلى أن موقع المؤسسات تجاه عوامل تطور التكاليف مختلف ،وعليه ضرورة الرفع من درجة التميز بالاعتماد على تنسيق أحسن بين الأنشطة.فمثلا،التنسيق الأحسن بين مراقبة الأسعار ،التموين ورزنامة الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة التخزين وتقليص آجال التسليم.وتفسر الفرص الضائعة بالقول الذي مفاده أن الجودة مجانية ،هي كذلك ليس ؛لأن التميز غير مكلف ،بل لكون المؤسسات لاتستغل كل الروابط الموجودة بين الأنشطة،وهي مطالبة بمقارنة تميز نشاط معين بالتكلفة الضرورية لبقائها في المستوى نفسه مع منافسيها.

تمارس البيئة التنافسية ضغوطا مستمرة على المؤسسة، فتدفعها للبحث عن اكتساب ميزة أو مزايا تنافسية، تؤهلها إلى ضمان استمرارية نشاطها أولاً والأسبقية على منافسيها ثانيا. وينجم كل ذلك عن عمليتي الجذب والدّفع بين الثنائية بيئة/ميزة، باعتبار أن البيئة تدفع إلى إنشاء الميزة، و تضيف هذه الأخيرة بدورها عناصر جديدة للبيئة تزيد من تعقيدها وترفع من شدة قواها التنافسية.

-الإبداع و الميزة التنافسية المستدامة:

إن الميزة التنافسية هي أن تكون الأفضل من المنافسين في واحد أو أكثر من إبعاد الأداء الاستراتيجي (التكلفة ،المرونة ،الإبداع ...) مع تصاعد المنافسة وتزايد الداخلين الجدد بأساليبهم و منتجاتهم الجديدة في ضل العولمة ن فلا ضمانة لأية ميزة تنافسية أن تستمر طويلا مالم يتم تطويرها باستمرار .أي مالم تكن المؤسسة قادرة على الإبداعات المستمرة التي تحقق الاستدامة في الميزة التنافسية

ومع ذلك فان الإبداع و الابتكار بوصفه البعد الجديد من الأبعاد الأداء الاستراتيجي ،يمكن أن يقدم وسيلة فعالة طويلة الأمد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة .وهذا يتطلب ليس فقط تبني الإستراتيجية الاستباقية في أن تكون المؤسسة هي القائم للحركة الأولى في إدخال المنتجات في الدورات الإبداعية، وان أيضا في أن تكون الأكثر قدرة و سرعة في إدخال التحسينات على تلك المنتجات أثناء كل دورة. فيكون العمل الاستراتيجي وكيفية إدامة الإبداع من اجل إدامة الميزة التنافسية طويلة الأمد.

(/http://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625)

4- المزايا التنافسية المحققة في المؤسسة الصناعية في ظل تبني الإدارة البيئية:

تعد القدرة التنافسية عاملا هاما في تحديد مدى استمرارية و نجاح المؤسسة،لذلك نجد المؤسسات تسعى إلى تعزيز قدرتها التنافسية بالعمل على تهيئة ميزات تنافسية تتيح لها التميز و التفوق على المؤسسات المنافسة بإتباع استراتيجيات تنافسية يمكن ان تشمل مجالات متنوعة،و إن التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة يمكن ان يؤدي دورا ايجابيا في تحسين قدرتها التنافسية في عدة مجالات من أبرزها رفع الإنتاجية و تخفيض التكاليف،تحقيق مزايا تسويقية،تحسين الأداء البيئي و الذي نلخصه في الجدول التالي:

رفع الإنتاجية و تخفيض التكاليف	تحقيق مزايا تسويقية	تحسين الأداء الإداري
تساهم في زيادة الإنتاجية من خلال : -ترشيد استخدام الموارد و تقليل هدر الطاقة. -زيادة كفاءة أداء العاملين بفضل التدريب -زيادة إنتاجية العاملين بخلق بيئة مناسبة -تساهم في تقليل التكاليف من خلال: -تخفيض في استهلاك الطاقة. -خفض النفايات و إعادة تدويرها . -انخفاض اعباء النقل -انخفاض في التكاليف المالية الناتجة من التقليل من التأثير على البيئة و بالتالي قلة التعويضات. -الاستفادة من عدة مزايا في التمويل نتيجة تطبيقها للسياسات البيئية و بالتالي حماية البيئة و قلة المشاكل و توفير لها علاوات و قروض نتيجة التزامها بالبعد البيئي.	تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية اكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بتباع تكنولوجيا نظيفة و مبادئ الإدارة غير الملوثة تزيد من قوة المؤسسة التنافسية ،و هنا يأتي دور الملصقات البيئية و الإعلان و الإفصاح البيئيين في نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة ،الأمر الذي يؤدي ال تحسين سمعتها لدى الجمهور و من تم زيادة الإقبال على المنتجات و يساهم في فتح منافذ تسويقية جديدة لها ،و كنتيجة لذلك يزداد حجم مبيعات المؤسسة و ربحها مقارنة مع المؤسسات التي لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان	ان الخلافات بين القائمين على المؤسسة و موقفهم من الجباية غالبا ما ترتبط بالملوثات،و بذلك تمثل تهديدات لشرعية و بقاء المؤسسات و هكذا فان الرهانات البيئية هي مصدر الضغوط الاجتماعية التي يجب على المؤسسة ان تعرفها،هذه الضغوط تؤدي الى خفض كبير في مجال مناورتها بسب القيود التنظيمية ،احتجاجات الجمهور الحملات الإعلامية او عمليات المقاطعة التي تنظمها مجموعات الضغط البيئي إذن تطبيق مبدأ الإدارة البيئية يؤدي الى: -زيادة رضا العاملين -تحسين الإجراءات المتبعة و تقليل الهدر البيئي -تشجيع التعاون و التنسيق بين إدارات المؤسسة المختلفة

المصدر:برني لطيفة،دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية ،2007،ص 105.106.107مع التعديل من طرف الباحثة

5-الابتكار التكنولوجي و خلق ميزة تنافسية: في ظل المنافسة الشرسة ،التغير المتسارع و السعي الكبير من المنافسين للتغلب على المؤسسة و تحديد ميزتها و الحصول على حصة سوقية على حسابها،أصبحت درجة التحسين و التطوير و التجديد المستمر للميزة من المعايير الأساسية للحكم على نوعيتها،فمن الواجب

على المؤسسة السعي نحو التحسين المستمر بل و خلق ميزات جديدة و بشكل أسرع قبل قيام الشركات المنافسة بتقليد الميزة القائمة حاليا.و التفوق عليها.

و من بين الأسباب الضرورية التي تجعل المؤسسة الصناعية تعمل على التحسين و التطوير لاستمرارية الميزة التنافسية هي:

- ظهور **تكنولوجية** جديدة:يمكن للتغير التكنولوجي ان يخلق فرصا جديدة في مجالات تصميم المنتج،طرق التسويق...
- ضرورة تشجيع **الابتكار التكنولوجي** و خاصة داخل القطاع الصناعي باعتباره القطاع الرائد في مجال المنافسة.
- ظهور حاجات للمشتري او تغيرها:عندما يقوم المشتري بتنمية حاجات جديدة لديهم او تغير اوليات الحاجات،ففي مثل هذه الحالات يحدث تعديل في الميزة التنافسية او تنمية ميزة تنافسية جديدة.
- ظهور قطاع جديد في الصناعة:
- تغير تكاليف المدخلات أو درجة توافرها:عادة ما تتاثر الميزة التنافسية في حالة حدوث تغير جوهري في التكاليف المطلقة،او النسبية للمدخلات مثل ،العمالة و المواد الخام ،و الطاقة ووسائل النقل و الاتصال...
- حدوث تغيرات في القيود الحكومية:مثل طبيعة القيود و الحكومة في مجالات مواصفات المنتج، حملة حماية البيئة من التلوث، قيود الدخول إلى الأسواق و حواجز التجارة.

إذن لتحقيق استمرارية في فعالية الميزة التنافسية و خاصة في المجال الصناعي يجب الاعتماد على قدرة الشركة في الابتكار و التحديث التكنولوجي في ميزتها التنافسية حتى تصبح اكبر تطورا و تعقيدا ،و منه لا يكفي الاستثمار في الأصول الثابتة و لكن أيضا في الخبرة و المعرفة المتخصصة و المهارات و القدرات التنظيمية. (عاشوري هيفاء و ونوغي مريم،2009،ص 54.55)

الخاتمة:

يمثل الابتكار التكنولوجي و خاصة في المجال الصناعي الضمان الرئيسي لاستمرارية المزايا التنافسية،حيث يساهم في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة بشكل مستمر،و بالتالي يجب ان يكون الابتكار صميم التفكير ،فهو المنشئ و المطور الحقيقي للميزة التنافسية .

و في ظل المعطيات التي تمليها البيئة على المؤسسة بما فيها تنامي المنافسة ،و نظرا إلى أهمية الدور الذي تلعبه الاستراتيجيات التنافسية الأساسية في إنشاء ميزات تنافسية للمؤسسة ،تجد المؤسسة نفسها مجبرة على إتباع و اختيار و تطبيق إستراتيجية تنافسية تقوم على أساس الابتكار التكنولوجي لتحقيق الهدف الذي وجدت من اجله

إذن حتى تتمكن المؤسسة من الوصول إلى خلق ميزة تنافسية يتطلب عليها إتباع إستراتيجية تنافسية محكمة و التقيد بمبادئ الإدارة البيئية الرشيدة هذه الأخيرة التي أصبحت من الحتميات التي فرضتها البيئة الخارجية التي تقوم على أساس الانفتاح و العولمة و فتح التجارة و حرية المبادلات.

قائمة الهوامش:

1-عنان فاطمة الزهراء،الابتكار التكنولوجي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة عنابة،2007.

2-نصيرة بوجمعة سعدي،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي،الطبعة الاولى،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999.

3- عبد العزيز قاسم محارب: الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

4- يسري دعبس: البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول ، ج1، مطبعة الجلال ،الإسكندرية، 2006

5-د.إبراهيم عبد الجليل السيد:الإدارة البيئية،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الثاني البعد البيئي،للدكتور عصام الحناوي ،الأكاديمية العربية للعلوم،2008.

6- فاتح مجاهدي و شراف براهيمي:الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .

7-د عصام الحناوي،الصناعة الايكولوجية،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الثاني،البعد البيئي،الدار العربية للعلوم.

8-فاتح مجاهدي،شراف براهيمي،الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسات الصناعية،ملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،09نوفمبر 2010.

9- http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1151.htm

10- www.clubnada.jeeran.com

11-http://to22to.com/vb/showthread.php?t=8139

12-http://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625

13- http://knol.google.com/k/%D8).

15-برني لطيفة،دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة ببسكرة،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2007،ص105-106-107-108.

16-عاشوري هيفاء،ونوغي مريم،دور الإبداع في خلق الميزة التنافسية دراسة ميدانية،مذكرة ليسانس غير منشورة،جامعة عنابة،2009،ص54-55.

17- محمد مرياتي،التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2008.

قائمة المراجع:

1-عنان فاطمة الزهراء،الابتكار التكنولوجي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة عنابة،2007.

2-نصيرة بوجمعة سعدي،عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي،الطبعة الاولى،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

3- عبد العزيز قاسم محارب: الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

4- يسري دعبس: البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول ، ج1، مطبعة الجلال ،الإسكندرية، 2006

5-د.إبراهيم عبد الجليل السيد:الإدارة البيئية،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الثاني البعد البيئي،للدكتور عصام الحناوي ،الأكاديمية العربية للعلوم،2008.

6- فاتح مجاهدي و شراف براهيمي:الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .

7-د عصام الحناوي،الصناعة الايكولوجية،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الثاني،البعد البيئي،الدار العربية للعلوم.

8-فاتح مجاهدي،شراف براهيمي،الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسات الصناعية،ملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،09نوفمبر 2010.

9- http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1151.htm

10- www.clubnada.jeeran.com

11-http://to22to.com/vb/showthread.php?t=8139

12-http://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625

13- http://knol.google.com/k/%D8).

15-برني لطيفة،دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة ببسكرة،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2007،ص105-106-107-108.

16-عاشوري هيفاء،ونوغي مريم،دور الإبداع في خلق الميزة التنافسية دراسة ميدانية،مذكرة ليسانس غير منشورة،جامعة عنابة،2009،ص54-55.

17- محمد مرياتي،التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2008.